السفير

الخميس 25-03-2010 العدد 11550

8

توضيح من الهيئة المنظمة للاتصالات

أوضحت الهيئة المنظمة للاتصالات أمس، تعقيباً على بيان وزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس الصادر أمس الأول حول العلاقة بين الطرفين والسلفة التي أقرتها الحكومة لحساب الهيئة.

وإذ شكرت الأخيرة مجلس الوزراء على موافقته على مرسوم السلفة المعدل، ووزير الاتصالات على تفهمه لوضع الهيئة المالي المأزوم وتعاونه لتحرير السلفة المالية التي مكنتها أخيراً من دفع رواتب وأجور مستحقة لفريق العمل لديها بعد ثلاثة أشهر، أكدت الهيئة للرأي العام حرصها التام على تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وخاصة قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ في تعاطيها مع الوزارة، مشددة على ضرورة وحتمية التعاون بين المؤسستين بما فيه مصلحة المواطنين.

كما نوهت بجهود الوزير في مجال دعم استقلالية الهيئة المالية والإدارية، وحرصه على هيبة الهيئة وحصانتها. وأشارت إلى أنه «وفق أحكام قانون الاتصالات لا إمكانية لدخول الهيئة بأية علاقة تعاقدية مع أي طرف آخر وإنما تشكل موازنتها عند الموافقة عليها أصولاً، المستند الوحيد الذي يرعى مصادر تمويل الهيئة لقيامها بكل مهامها الرقابية والتنظيمية ومسؤولياتها المنصوص عليها في القانون».

وأسفت الهيئة أيضاً للغط القائم حول حق الهيئة بالتوجه إلى الإعلام توضيحاً لأهدافها وخططها في خدمة قطاع الاتصالات والاقتصاد اللبناني، وتنفيذاً لسياسة الحكومة اللبنانية كما أوضحها البيان الوزاري.

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"